

سيادة المفوض المكلف بشئون العدل: ديديه ريندرز

ترحب المنظمات الحقوقية الـ 79 الموقعة أدناه، من أفريقيا والأميركتين وآسيا وأوروبا، بالجهود المبذولة حتى الآن فيما يخص تشريع الاتحاد الأوروبي حول إيلاء العناية الواجبة إلزاميًا بملف حقوق الإنسان والبيئة. إننا على ثقة أن هذا التشريع سيعزز من الحوكمة المستدامة والشاملة للشركات، ويضمن احترام الشركات لاعتبارات البيئة وحقوق الإنسان، والمعايير المقبولة دوليًا والقوانين في أوروبا وشتى أنحاء العالم.

إننا ننتهز هذه الفرصة لنطالبكم بضمن أن يكون هذا التشريع؛ أولاً، ضامناً لاحترام الشركات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاعات، وثانياً، أن يسري على جميع الشركات في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك المؤسسات المالية، وعملياتها وعلاقاتها بالخارج.^١ وثالثاً، أن يكون التشريع ضامناً لحماية الشعوب الأصلية والحق في تقرير المصير. ورابعاً، أن يعتمد نهج مُراعٍ للنوع الاجتماعي. وأخيراً، أن يتسق التشريع مع المعايير الدولية القائمة والتطورات ذات الصلة المتعلقة بتحسين محاسبة الشركات، لا سيما التطورات على مستوى الأمم المتحدة.

في المناطق المتأثرة بالنزاعات، قد يكون لأنشطة وعلاقات الشركات آثار سلبية قوية على حقوق الإنسان والبيئة.^٢ واتساقاً مع التزامات الاتحاد الأوروبي في ملف القانون الدولي الإنساني وأدلة الاتحاد الأوروبي التوجيهية حول تعزيز الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، ويشمل هذا الأطراف الفاعلة من غير الدول^٣ مثل الشركات، فالتشريع يجب أن يتصدى لتورط الشركات في انتهاكات حقوق الإنسان والمخالفات الخطيرة للقانون الدولي، فضلاً عن دورها في استمرار النزاعات.

بناءً عليه، فلا بد أن يتضمن التشريع مواد صريحة تشير إلى مطالبة الشركات باحترام القانون الدولي الإنساني،^٤ فضلاً عن احترام معايير حقوق الإنسان، في عملياتها وعلاقاتها الخاصة بالمناطق المتأثرة بالنزاعات. كما يجب أن ينطوي التشريع على إلزام بتحسين إيلاء العناية الواجبة باعتبارات حقوق الإنسان والبيئة بالنسبة للشركات الناشطة بالفعل أو التي تخطط لعمليات في مناطق نزاعات، بما يشمل المسؤولية الفعالة عن الضرر المتحقق.

وفي هذا الصدد، نشجعكم على النظر في الأمثلة العملية لتحسين العناية الواجبة بحقوق الإنسان في هذه السياقات، والتي حددها فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.^٥

كما يجب أن يعكس التشريع السوابق والمبادرات ذات الصلة فيما يخص الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ومسؤولية الشركات في الأمم المتحدة، واستكمال الجهود الإقليمية مثل تلك المبذولة على مستوى الاتحاد الأوروبي، وهي مبادرات وسوابق مهمة لتنظيم عمل الشركات واحترامها لحقوق الإنسان والبيئة والقانون الدولي.

وبالنسبة لمناطق النزاعات، فقد أعدت الأمم المتحدة أدوات لمساءلة والتصدي لتورط الشركات في الانتهاكات الخطيرة، مثل قاعدة بيانات الأمم المتحدة حول الأعمال التجارية المتورطة في المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة،^٦ وتقرير لجنة خبراء إلى مجلس الأمن حول الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية،^٧ وتقرير بعثة تقصي حقائق الأمم المتحدة حول ميانمار والتي كشفت عن روابط بين الجيش والشركات؛ وطالب التقرير بعقوبات محددة الهدف وإجراءات حصار،^٨ والتي استكملت بتدابير الاتحاد الأوروبي لحماية حقوق الإنسان في سياق سياستها التجارية مع ميانمار.^٩

تمثل المفاوضات الجارية حول صك قانوني مُلزم بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في الأمم المتحدة محفلاً إضافياً للتصدي لإفلات الشركات من العقاب على الانتهاكات المرتكبة حول العالم، بما يشمل في مناطق النزاع.^x

بالإضافة إلى ذلك، فمن الضروري أن يؤكد التشريع على الحق الأساسي في تقرير المصير والسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وأن يحمي التشريع الشعوب الأصلية ويحترم بنود إعلان الأمم المتحدة حول الشعوب الأصلية (UNDRIP)، وبالأساس حق المشاورة والتعاون مع الشعوب الأصلية "للحصول على موافقتهم الحرة والمستنيرة قبل الموافقة على أي مشروع يؤثر على أراضيهم أو أقاليمهم والموارد الأخرى".^{xi} الأمر الذي تم التأكيد عليه صراحة في قرار البرلمان الأوروبي عام 2018 والذي طالب الاتحاد الأوروبي بأن توجهه مبادئ إعلان الشعوب الأصلية في نُهج الأعمال التجارية وحقوق الإنسان الخاصة بالاتحاد الأوروبي، وضمان محاسبة الشركات فيما يتعلق بالتأثير على حقوق الشعوب الأصلية.^{xii} ومن ثم يجب أن تكون الموافقة المسبقة والحرة والمستنيرة منطبقة على جميع المجتمعات المتأثرة في جميع الأراضي وفيما يخص جميع الاستثمارات والمشروعات المتعلقة باستغلال الموارد.

وبما أن مخاطر حقوق الإنسان والبيئة لا تضر بالرجال والنساء بالقدر نفسه، فيجب أن يتضمن التشريع منظوراً مُراعياً للنوع الاجتماعي، كما يجب أن يطالب التشريع الشركات بإيلاء العناية الواجبة بشكل مستجيب لاعتبارات النوع الاجتماعي، مع الاهتمام بأشكال التمييز المتعددة والمتفاقمة والتعرف على أية أوجه متداخلة ومتقاطعة للضرر في الأوقات كافة.

فإذا أخفق التشريع في التصدي للمذكور أعلاه، نخشى أنه قد يفاقم من ثغرة المحاسبة القائمة فيما يخص انتهاكات الشركات لحقوق الإنسان والبيئة، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاعات والمناطق شديدة الخطورة. كما قد يخاطر التشريع بتقويض الحق الجماعي للمجتمعات والشعوب في تقرير المصير والسيادة الدائمة، وقدرة الوصول إلى والسيطرة على الثروات والموارد الطبيعية للشعوب والمجتمعات والأفراد، مع عرقلة الاستقلالية الحقيقية للجماعات والتسبب في آثار ضارة تمس الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية والسياسية.

وأخيراً يجب أن يضمن التشريع قدرة المتضررين من انتهاكات الشركات خارج الاتحاد الأوروبي على الاستفادة بفعالية من آليات تقديم الشكاوى وطلب الإنصاف لضمان حصولهم على الإنصاف والعدالة.

لكم بالغ التقدير والاحترام،

المنظمات المنضمة لهذه الرسالة:

1. 11.11.11, Belgium.
2. Academics for Palestine, the Netherlands.
3. Accountability Counsel, the USA.
4. ACT Alliance EU, Europe.
5. ActionAid International, South Africa.
6. ACV-CSC Belgique, Belgium.
7. Africa Europe Faith & Justice Network, Belgium.
8. Al Mezan Center for Human Rights, Palestine.
9. Al-Haq, Palestine.
10. ALTSEAN-Burma, Burma.

11. AMDH (Association Marocaine des Droits Humains), Morocco.
12. American Friends Service Committee (AFSC), the USA.
13. Andalus Institute for Tolerance and Anti-violence Studies (AITAS), Estonia.
14. ARCI, Italy.
15. Asia Indigenous Peoples Pact, Thailand.
16. Association CDCMIR: CITOYENNETE, DEVELOPPEMENT, CULTURES ET MIGRATION DES DEUX RIVES, Tunisia.
17. Arab Watch Regional Coalition (AWC), MENA.
18. Baku Human Rights Club, Azerbaijan.
19. Bangladesh Indigenous Peoples (Adivasi) Forum, Bangladesh.
20. Bank Track, the Netherlands.
21. BIP, Germany.
22. Brazilian Left Front, Ireland.
23. Breed Platform Palestina, the Netherlands.
24. Broederlijk Delen, Belgium.
25. Cairo Institute for Human Rights Studies (CIHRS), MENA.
26. Centre for Global Education, Ireland.
27. CHIRAPAQ, Centro de Culturas Indígenas del Perú, Peru.
28. Christian Aid Ireland, Ireland.
29. Christian Peacemaker Teams – Nederland, the Netherlands.
30. CIDSE, International.
31. CNCD-11.11.11, Belgium.
32. Comisión Mexicana de Defensa y Promoción de los Derechos Humanos, Mexico.
33. Comité belge de soutien au peuple sahraoui, Belgium.
34. Conflict and Environment Observatory (CEOB), the UK.
35. Dawlaty, Lebanon.
36. Decolonizer, Belgium.
37. Diakonia, Sweden.
38. European Coalition for Corporate Justice (ECCJ), Belgium/EU.
39. European Coordination of Committees and Associations for Palestine (ECCP), Europe.
40. Egyptian Human Rights Forum, Belgium.
41. ELA -- Basque Workers Solidarity - trade union, Basque Country.
42. Enlace Continental de Mujeres Indígenas de las Américas – ECMIA, Americas.
43. EuroMed Rights, Belgium/EU.
44. European Legal Support Center (ELSC), the Netherlands.
45. European Trade Union Network for Justice in Palestine, Europe.
46. Finnish-Arab Friendship Society, Finland.
47. FOCSIV, Italy.
48. Human Rights International Corner ETS (HRIC).
49. International Federation for Human Rights (FIDH), France.

50. International Labour Network of Solidarity and Struggles.
51. International Platform of Jurists for East Timor, the Netherlands.
52. Jüdische Stimme für gerechten Frieden in NahOst, Germany.
53. La Centrale Générale-FGTB, Belgium.
54. Lawyers for Palestinian Human Rights (LPHR), the UK.
55. Lobby for Cyprus, the UK.
56. L'union syndicale Solidaires, France.
57. MENA werkgroep FNV, the Netherlands.
58. Mouvement Ouvrier Chrétien (MOC), Belgium.
59. Narasha Community Development Group, Kenya.
60. NOVACT – International Institute for Nonviolent Action, Spain.
61. Oxfam International, International.
62. PAX, the Netherlands.
63. People's Watch, India.
64. Philippine Alliance of Human Rights Advocates (PAHRA), Philippines.
65. Polish Institute for Human Rights and Business, Poland.
66. Shannonwatch, Ireland.
67. Solicitors International Human Rights Group, the UK.
68. SolSoc, Belgium.
69. Syrian Center for Legal Studies and Research, Syria.
70. Syrian Legal Development Programme (SLDP) – Human Rights and Business Unit, the UK.
71. TEBTEBBA (Indigenous Peoples' International Centre for Policy Research and Education), Philippines.
72. The Indigenous Peoples Rights International and DOCIP, Philippines.
73. The Kvinna till Kvinna Foundation, Sweden.
74. The New Woman Foundation, Egypt.
75. The Palestine Institute for Public Diplomacy (PIPD), Palestine.
76. Transnational Institute, the Netherlands.
77. Vrede vzw, Belgium.
78. Women's International League for Peace and Freedom, Switzerland.
79. WSM, Belgium.

^أ الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، "مسألة عدل: كيف يمكن أن تحدث التشريعات الأوروبية فرقاً – تجارب ورؤى من حول العالم إزاء كيفية وضع قواعد فعالة للاتحاد الأوروبي حول محاسبة الشركات"

FIDH, "A Matter of Justice: How European Legislation Can Make a Difference – Experiences and views from around the world on how to establish meaningful EU rules on corporate accountability", December 2020, available at: https://www.fidh.org/IMG/pdf/a_matter_of_justice.pdf.

& "An EU mandatory due diligence legislation to promote businesses' respect for human rights and the environment", September 2020, available at:

<https://www.amnesty.org/download/Documents/IOR6029592020ENGLISH.PDF>

ⁱⁱ في المناطق المتأثرة بالنزاعات، ربما تكون شركات منشأها أوروبي مسؤولة عن تحفيز أو زيادة الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وربما كانت متواطئة في المساعدة أو التحريض على ارتكاب جرائم دولية. أنظر على سبيل المثال:

GLAN & Al-Haq, "Business and Human Rights in Occupied Territory", April 2020, available at: https://c5e65ece-003b-4d73-aa76-854664da4e33.filesusr.com/ugd/14ee1a_ff45366d84_f04a0d932_6b_002c1449e5a.pdf;

Mwatana for Human Rights, "Made in Europe, Bombed in Yemen", December 2019, available at: <https://mwatana.org/en/made-in-europe-bombed-in-yemen-case-report/>;

ECCHR, "Lafarge in Syria – Accusations of Complicity in Grave Human Rights Violations", available at: <https://www.ecchr.eu/en/case/lafarge-in-syria-accusations-of-complicity-in-grave-human-rights-violations/>

& ECCJ, "French company Lafarge sued for financing ISIS and complicity in war crimes and crimes against humanity in Syria", November 2016, available at:

<https://corporatejustice.org/news/336-french-company-lafarge-sued-for-financing-isis-and-complicity-in-war-crimes-and-crimes-against-humanity-in-syria>.

See also, CEOBS, "How Does War Damage the Environment", June 2020, available at: <https://ceobs.org/how-does-war-damage-the-environment/>

ⁱⁱⁱ الأداة التوجيهية الأوروبية المحدثّة حول تعزيز الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، 2009/C 303/06: [https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex:52009XG1215\(01\)](https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex:52009XG1215(01))

كما أن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وأداة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول سلاسل الإمداد المسنولة في صناعات التعدين بمناطق النزاعات والمناطق عالية الخطورة (2016) تقدم التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني تسري على حالات النزاع.

^{iv} اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الأعمال التجارية والقانون الدولي الإنساني: مقدمة للحقوق والالتزامات المترتبة على الشركات بموجب القانون الدولي الإنساني [بالإنجليزية]:

https://www.icrc.org/en/doc/assets/files/other/icrc_002_0882.pdf

^v فريق الأمم المتحدة العامل المعني بقضايا حقوق الإنسان والشركات العابرة للحدود والأعمال التجارية الأخرى، "بيان حول آثار المبادئ التوجيهية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان في سياق المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، يونيو 2014:

<https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/OPTStatement6June2014.pdf>

^{vi} UN OHCHR, "UN rights office issues report on business activities related to settlements in the Occupied Palestinian Territory", February 2020, available at:

<https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25542>

^{vii} UN Security Council, "Letter dated 15 October 2003 from the Chairman of the Panel of Experts on the Illegal Exploitation of Natural Resources and Other Forms of Wealth of the Democratic Republic of the Congo addressed to the Secretary-General", 2003, available at: <https://undocs.org/S/2003/1027>

^{viii} UN OHCHR, "UN Fact-Finding Mission on Myanmar exposes military business ties, calls for targeted sanctions and arms embargo", August 2019, available at:

<https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24868&LangID=E>

^{ix} "Report on Enhanced Engagement with three Everything But Arms beneficiary countries: Bangladesh, Cambodia and Myanmar", February 2020, available at:

<https://ec.europa.eu/transparency/regdoc/rep/10102/2020/EN/SWD-2020-19-F1-EN-MAIN-PART-1.PDF>;

European Commission, "EU monitoring mission evaluates progress on human rights and labour rights in Myanmar", February 2019, at: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_19_1331

& European Parliament, "Human rights in EU trade policy – Unilateral measures applied by the EU", May 2018, at:

[https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2018/621905/EPRS_BRI\(2018\)621905_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2018/621905/EPRS_BRI(2018)621905_EN.pdf)

^x UN Open-ended intergovernmental working group on transnational corporations and other business enterprises with respect to human rights, Legally Binding Instrument to Regulate, in International Human Rights Law, the Activities of Transnational Corporations and Other Business Enterprises, August 2020, at: https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/WGTransCorp/Session6/OEIGWG_Chair-Rapporteur_second_revised_draft_LBI_on_TNCs_and_OBEs_with_respect_to_Human_Rights.pdf.

وأنظر أيضاً دعوات المجتمع المدني من شتى أنحاء العالم لإبرام اتفاق قانوني ملزم:

ESCR-Net, "ESCR-Net Position Paper on the Revised Draft of Treaty on Transnational Corporations and Other Business Enterprises with Respect to Human Rights", October 2019,

https://www.escr-net.org/sites/default/files/escrnet_cawg_position_un_treaty_october_2019_0.pdf

^{xi} إعلان الأمم المتحدة حول حقوق الشعوب الأصلية، مادة 32.

^{xii} قرار البرلمان الأوروبي:

resolution of 3 July 2018 on violation of the rights of indigenous peoples in the world, including land grabbing, available at: https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-8-2018-0279_EN.html